المجتمع. فقد أخلت هذه الهجرة بنسب الجنس، مما انعكس على زواج نساء الطبقة الوسطى، مما يؤثر بالتالي، في نسب النوع؛ ومن ناحية اخرى، فان العمل في اسرائيل استهدف العمال الزراعيين في القرى والمناطق الريفية أكثر مما استهدف عمال المدن، نظراً إلى ان معظم المشروعات الاسرائيلية يحتاج إلى عمال نصف مهرة، أو غير مهرة؛ والنتيجة استمرار البطالة النسبية في المدن، مما يدفع العمال المهرة إلى الهجرة نحو الخارج(٩٤). وبهذا الخصوص، تشير الارقام إلى ان معدل الهجرة السنوي الصافي، من الضفة والقطاع، يبلغ حوالى واحد بالمئة. أي حوالى ١١ ألف شخص، وهو معدل يدعو إلى القلق الشديد(٩٥).

---

(١) تعبير «الموقف الثوري»، تعبير عام يتعلق بظاهرة المقاومة والثورة، سواء أكانت موجهة ضد سلطة محلية مستبدة، أو ضد سلطة اجنبية محتلة. وهناك، أساساً، ظرفان موضوعيان يساعدان في تبلور الموقف الثوري، هما تراكم الضغوط (الاقتصادية والسياسية والنفسية) على الشعب، من جانب، وتفسخ، أو ضعف، القوى الحاكمة، من جانب آخر. راجع د. اسامة الغزالي حرب، **الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الارض المحتلة**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٧٧، ص ٨ ـ ٩.

(٢) يستخدم البعض مصطلح الدمج (integration) الاقتصادي لاطلاقه على السياسة الاقتصادية في المناطق المحتلة؛ ويستخدم البعض الآخر مصطلح الالحاق (annexation) الاقتصادي. ولكننا نفضل استخدام الخنق الاقتصادي، لانه يتلافى القصور الذي يبرر عند التحدث عن الدمج، أو الالحاق، بالنسبة إلى العلاقة الاقتصادية بين اسرائيل والضفة والقطاع. فبالنسبة إلى الدمج الاقتصادي، فأن المفهوم قد يعني السير على طريق التكامل بين المنطقتين، وهذا يفترض عنصر الادارة لسكان المنطقتين؛ كما ان مفهوم الالحاق قد يعني عدم وجود ذاتية اقتصادية خاصة للمنطقة الملحقة اقتصادياً؛ وهذا ما لم يوجد في الضفة والقطاع. أما مصطلح الخنق الاقتصادي، فيشير إلى عملية تطويق، ومحاصرة، المقومات الاقتصادية لمنطقة ما، الامر الذي يوجد الاسس الموضوعية لحاجة سكان هذه المنطقة إلى التعامل مع اقتصاد البلد الذي يقوم بتطبيق تلك العملية. وعلى سبيل المثال، فان اسرائيل لم ترغم احداً من مواطني الضفة والقطاع على الذهاب إلى مصانعها ومزارعها للعمل هناك، ولكنها فرضت قيوداً اقتصادية، مما دفع ليس فقط العمال إلى الذهاب للعمل، بل، وأيضاً، غير العمال، من الفلاحين، واحياناً الطلاب والمهنيين وخريجي الجامعات.

(٣) عيسى عبد الحميد، **ست سنوات من الجسور المفتوحة**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٣، ص ١٧.

(٤) أحمد خليفة، «سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١، آذار (مارس)، ١٩٧١، ص ٨٥.

(٥) جميل هلال، **الضفة الغربية: التركيب الاقتصادي والاجتماعي (١٩٤٨ ـ ١٩٧٤)**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٥، ص ٢٥٤.

(٦) Raphaeli, Nimrod; "Military Government in the Occupied Territories: An Israeli View", *The Middle East Journal*, Vol. 23, No. 2, Spring 1969, p. 129.

(٧) عبد الحميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٨) Raphaeli, ***op. cit.***, p. 130.

(٩) هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٠.

(١٠) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية (سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ـ ٨)، ١٩٧٥، ص ١٠٩.

(١١) خليفة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥.

(١٢) Sandler, Shamuel and Hillel Frisch; "Political Economy of the Administered Territories", in Daniel J. Elazar (Ed.), *Judea, Samaria, and Gaza; View on the Present*